

الدولة والمجتمع في مشروع ثورة التحرير الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر 1954م

The State and Society in the Algerian Liberation Revolution through The First of November 1954 Statement

د.كريمة زيتون*

جامعة محمد بوضياف . المسيلة . karima.zitoune@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال	2021/07/12م	تاريخ القبول	2021/08/15م
---------------	-------------	--------------	-------------

ملخص

نُحاول من خلال هذه الورقة البحثية المُقدَّمة تحليل الجانب الأيديولوجي (الفكري) في بيان أول نوفمبر 1954، المُتعلِّق بإغطاء تصوُّر عام ونظري حول هوية الدولة والمجتمع المُزْمَع إعادة بَعْثُهما وبنائهما بعد تحقيق الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية، وتسعى الثورة الجزائرية من خلال هذا المشروع إلى تفنيد كلِّ الأقاويل الاستعمارية المغلوطة والمُشكِّكة بوجود الشعب ودولته، وتسير؛ مُناضلةً بكلِّ الأدوات السَلْمية، وبكلِّ وعي، في طريق مناهضة الظلم وتحقيق السلم والأمن العالميين، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أنّ هذه الثورة قد أَرادت لدولتها أن تكون جمهورية، ديمقراطية وذات سيادة، قائمة في إطار قيَم ومبادئ الإسلام التي ترعرع عليها الشعب، وتبى عليها حضارته.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية؛ بيان أول نوفمبر 1954؛ الدولة؛ المجتمع؛ السيادة.

Abstract

The present investigation attempts to analyze the ideological (intellectual) aspect of the statement of the first November 1954. It concerns general and theoretical perception of the identity of the state and society. These latter are supposed to be resurrected and built after independence and restoration of national sovereignty. Through this project, the Algerian revolution seeks to refute all the false colonial rumors; doubting the existence of the Algerian people and their state; and consciously proceeding with all peaceful tools combating injustice and achieving global peace and security. Results of the investigation reveal that this revolution wanted its country to be a republic democracy and sovereign, existing within the framework of the values and principles of Islam upon which the people were nurtured and upon which their civilization was built.

Keywords: Algerian revolution; 1st November 1954 Statement; Country; society; sovereignty

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

أزسى بيان الفاتح من نوفمبر 1954م/ تشرين الثاني ترسانة من المبادئ والقيّم الإنسانية والحضارية، ونهض مُحَرَّرُوهُ بأعباء تحقيق الاستقلال، وإعادة إحياء معالم الدولة والمجتمع المغمورين من خلال تقديم قراءات نظرية. استشرافية لمشروع الثورة الفكري.

وقد عالَجَ هذا البيان الأهداف الداخلية والخارجية للثورة، وبين هويّتها وتطلّعاتها، انطلاقاً من إيراد جُملة من النصوص الشارحة لوسائل عملها، وأساليبها المختلفة، وقد دَرَجَ البيان على توظيف جميع الأرصدة الفكرية والتكتيكية لضمان تقديم سياق واضح، وذو معنى يتناسب ونموذج الدولة المستقبلية، ومجتمعها الرّازح تحت نير الاحتلال.

وعليه، فإنّ نسَقنا البحثي في هذا الموضوع، يندرج ضمن سياق فكري، سوسيوولوجي وتاريخي، هدَفُه البحث في الجوانب الأيديولوجية التي أشار إليها البيان، وتبيان الأسُس والمقوّمات التي اقترحها مُحَرَّرُوهُ لإقامة أركان الدولة والمجتمع، والوقوف على مدى نجاح الثورة التحريرية في تجسيد هذا المشروع، والانتقال به من مرحلة التصرُّو إلى مرحلة الممارسة.

فكيف صوّرَ لنا البيان النوفمبري ماهية الدولة والمجتمع؟ وعلى ماذا ارتكز

مُحَرَّرُو البيان في اختياراتهم الأيديولوجية؟

أولاً: ثورة التحرير الجزائرية نحو كفاحٍ واعٍ من أجل التحرُّر وإعادة البناء
 انبثقت أيديولوجية الاحتلال الفرنسي على مجموعة من القواعد التضليلية
 المغرية التي رمت من خلالها إلى تحقيق مصالحها، وتعميق عقيدة "التفوق
 للأقوى" دون الاكتراث بالأعراف الدولية والمواثيق الإنسانية، وفي الجزائر وبعد
 العدوان الفرنسي عليها عام 1830م، صار الوضع مختلفاً تماماً، حيث ما فتئت
 الطوابع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أَلِفَ الشعب الجزائري مقاسمها
 تأخذ أشكالاً غير معتادة، وتصطبغ بألوان أخرى غير تلك التي كان يشدّ إليها
 المجتمع نظراته، ويستلهم منها قوته في الوجود والتطور، لقد حتم الاحتلال
 الفرنسي على الجزائريين حياةً جديدة قائمة على السيطرة والإذلال، حياةً أراد
 من خلالها أن يُمدد أطرافه إلى حيث مُراد، ويستثمر في إنسانية الآخرين من أجل
 بناء مجدٍ لظالما سعى إليه، لكن هل رضخ المُستعمر لقوة المُستعمر؟ طبعاً لا،
 والدليل هو ما بذلته المقاومات الشعبية من جهود خلاقة في سبيل مواجهة
 العدوان، وكذا ما أحدثته الحركة الوطنية من تغيّرات في الساحة السياسية
 للنضال الوطني، ورغم التذبذب الذي أصاب الخطّ الجهادي للشعب الجزائري
 لأسباب ومُسببات عدّة، إلا أنّ معركة المقاومة لم تنته إلى هنا، وكان الانبعاث
 الحقيقي للشعب ودولته مع بداية اندلاع ثورة التحرير التي شكّلت لا محالة علامة
 فارقة في تاريخ الجزائر.

إنّ عنف المُستعمر — حسب سليمان الشيخ — "كان الملجأ الأخير، بل هو
 العمل النهائي الذي وُلد من اخفاق كلّ المحاولات السلمية المنطوية في الإطار
 الشرعي المفروض من قبَل الدولة المستعمرة... وهو نهاية مسيرة طويلة في
 الصحراء، امتلأت بأوهام إصلاحية وهزائم، ومصالحات، بل وحتى بالتواطؤات،
 كان للعنف أُنذ سمة الضرورة، وأكثر من ذلك سمة الضرورة الحياتية التي

يطرح فيها السؤال عن الوجود أو اللأوجود" (الشيخ، 2003، صفحة ص 267)، ومن أجل استرجاع الاستقلال الوطني والمرافعة عن الحقوق المسلموبة ومناهضة الظلم، كان لا بدّ من انتهاج خط العنف كسبيل لصدّ ما هو أعنف، وهو الأمر الذي أشار إليه "محمد بوضياف" في مقابلة صحفية له مع جريدة لوموند الفرنسية يوم 02 نوفمبر 1962 بالقول: "إنّ لفظة ثورة...تدلّ بصورة خاصة على الأسلوب الذي أزمعنا انتهاجه من أجل انتزاع الاستقلال من الجهاز الاستعماري بواسطة العنف المسلّح، من جهة، وضدّ المنهج الاصلاحى البيروقراطي الذي سارت عليه الحركة الوطنية من جهة أخرى، وهذا بنسّف هياكل هذه الحركة" (خدة، 2012، صفحة ص 587.586)

إذن: "كانت انتفاضة غرّة نوفمبر مشروعًا واعياً" (حربي، 1994، صفحة ص 149)، هادفًا إلى "القضاء على نظام استعماري رجعي متجبر يسعى لمحو القومية" (المجاهد، 1956/07/01، صفحة ص 43)، وقد "حوّلت جهة التحرير الوطني غرّة نوفمبر إلى حدث مؤسس للقومية الجزائرية" (حربي، 1994، صفحة ص 153)، وجعلت الشعب الجزائري يحمل السلاح مرّة أخرى، وليتخذ لنفسه حكومة على شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية، ويُقيم نظاما يحتوي بوجه خاص على اصلاحات فلاحية عميقة ويضمن السلام في المغرب العربي (مهيدي، 1956/07/01، صفحة ص 27).

كما كانت الثورة الجزائرية مشروعَ نضالٍ من أجل بناء جزائر عربية مسلمة، لا فرنسية، وقد راهنت منذ بداياتها على درء كلّ شوائب النقص التي ألصقتها الاحتلال الفرنسي عنوة في صميم الهوية الوطنية، والتمسك بالجنسية الجزائرية بالروح والنواجذ كما تمسك أبناء الأرض بكلّ شبر فيها، لتقضي بذلك على أوهام جنرالات فرنسا في جعل الجزائر فرنسية وعلى رأسهم "ميتران وزير الداخلية في ذلك الوقت والذي داستت عجلة نوفمبر معتقده في القول يوم 5

نوفمبر 1954: بأنّ الجزائر هي فرنسا، ومنّ فلاندار إلى الكونغو هناك قانون واحد ومجلس نيابي واحد وتلك هي إرادتنا" (هشماوي، د ت، صفحة ص 85).

وحقّ يتحقّق الاستقلال ويسود العدل، وتُبَعَثْ مِنْ جَدِيدِ مَعَالِمِ الدَّوْلَةِ والمجتمع المغمورين كان لا بدّ من القيام بهذه الثورة في صورة فعلٍ عنيفٍ، هادِفٍ، شرعي وأسمى، وقد أوضح بيان أوّل نوفمبر 1954 م معالم تلك الصورة، وأدْرَج الخطوط العريضة التي ستسير الثورة على منوالها، وأكّد. بعد تحقيق الاستقلال. على بناء الدولة والمجتمع، والسَّيْرُ بِهَما قُدُما نحو التَّطَوُّر والتعايش السّلمي، فأَيُّ دولة؟ وأيُّ مجتمع أرادهُما بيان نوفمبر؟

ثانيا: هوية الدولة والمجتمع في بيان الفاتح من نوفمبر 1954. قراءة وتحليل يُعْتَبَر نداء أول نوفمبر "عقد ازدياد الجزائر الجديدة" (عباس، 2011، صفحة ص 181)، ذلك أنّ تاريخ اندلاع الثورة التحريرية عُدَّ بلا مُؤاربة "البداية الفعلية لأنبعاث الدولة الجزائرية المعاصرة والتي ستصبح حقيقة وواقع مُعاش بعد استرجاع السيادة الوطنية في 5 جويلية 1962" (لونيس، 2005، صفحة ص 101)، ومن هذا التاريخ — تاريخ الاندلاع — الذي كان بمثابة يوم القدر بالنسبة للجزائريين برزت الجزائر إلى الوجود (عباس، 2011، صفحة ص 181)، بعد أن غيَّبها الاحتلال الفرنسي ورفض الاعتراف بها كدولة.

وقد حُدِدَ برنامج هذه الدولة في بيان أول نوفمبر 1954 والمتمثل في رفض القهر الاستعماري بشقّي أنواعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسَّعي إلى إحداث تغيير جذري في العلاقات القائمة بين الشعب الجزائري والإدارة الاستعمارية الفرنسية (لونيس، 2005، صفحة ص 101)، فكانت صيغة "الاستقلال الوطني عبْر إقامة الدولة الجزائرية المستقبلية، الديمقراطية والاجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية" (Herbi, 1981, p. 102) كفيلةً بإقامة

الدليل على وجود هذه الدولة، وتأكيداً على أنّ بعثها "لا يتفق مع الإرث التاريخي، والتطوّر الاجتماعي ومع إرادة الشعب السياسية فحسب، ولكنّه يتفق أيضاً والقانون الدولي ذلك أنّ سيادة الشعب الجزائري لا يُمكن اعتبارها من الوجهة الحقوقية لاغية بفعل الغزو والاحتلال الفرنسي لأرض الجزائر منذ 1830" (بجاوي، 2005، صفحة ص 35).

لقد أكدّ البيان بأنّ "شرط تحقيق الاستقلال والتّمتع به هو وجود دولة أي مجموعة دائمة من وسائل تُمكن السيادة الشعبية من البروز إلى الوجود وتُمكن القوة العمومية من العمل وفقاً لإرادة الشعب وفي صالح الأمة، فإنّ الشعب تُشخّصه الأمة، أمّا الدولة فإنّها ممثّلة الرسمية من الوجهة القانونية سواء في داخل حدودها أو خارجها، وهكذا تكون الدولة ضرورة مطلقة تحتاج إليها الأمة أيّما كان نظامها" (المجاهد، 1956 / 07 / 01، صفحة ص 43)، ولتوضيح العلاقة بين الدولة والشعب، وباعتبار أنّ هذا الأخير أساس كلّ بناء، فقد أُستهلّ البيان ببناء إلى الشعب الجزائري الذي سيقود الثورة نحو النصر المبين بمعية المناضلين الخُصّ للقضية الوطنية، وانطلاقاً من الرصيد الفكري للحركة الوطنية، وقبله الزخم الروحي والمعنوي للمقاومات الشعبية، فقد تمّ تسطير معالم المبادئ العامة التي يُراد من خلالها أن تُبنى دولة المستقبل، وهي حسب البيان: النظام الجمهوري ذو الطابع الديمقراطي، السيادة الشعبية والترايبية، المبادئ الإسلامية وما تكرّسّه من مساواة وتعايش مع الآخر في ظلّ الاحترام والتعاون المتبادل، الانتماء المغاربي، العربي والإسلامي وما إلى ذلك؛ فالبيان حرص على تكييف هذه المبادئ مع واقع الشعب الجزائري من منطلق تفاعلاته المستمرة والدائمة مع ما يُشكّل لديه الرغبة الملحة في اعتناق ما جُبل عليه أولاً، ثمّ النزوع نحو ما من شأنه أن يعود بالنفع العام على محيطه ثانياً.

لقد ناشد البيان "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، مع احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني" (المجاهدين، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، 2008، صفحة ص 11)؛ ما يعني أنّ "الأساس الثقافي للسلطة يكمن في عدم اتّخاذ أي سلوك سياسي لهذه الدولة منافيا أو متعارضاً مع المبدأ الإسلامي، الذي هو مجموعة الأخلاق وقسم (والقيم) التي يجب مراعاتها والانتباه إلى حرمتها عند تنظيم شؤون المجتمع وتصريف أمور الدولة، والتركيز على إضفاء الطابع الديمقراطي الاجتماعي، على نمط المؤسسات وثقافة النظام السياسي، يفسّر كآلية توفيقية بين المبادئ الإسلامية والديمقراطية على أنّها قادرة على خدمة الدولة المنشودة دون تطرّف أو تناقض" (حسين، 2017، صفحة ص 157)، وبذلك "سيتحدّد عمل جبهة التحرير الوطني ضمن مشروع إلغاء المنظومة الاستعمارية وإقامة علاقات متكافئة بين الدولة الجزائرية المستقلّة وفرنسا على أساس المساواة والاحترام المتبادل، بحيث ستكفل كل الحقوق للفرنسيين الذين سيقون في الجزائر، بأن يُعتبروا جزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات" (فيلاي، 2013، صفحة ص 254-255)، وبالتالي فإنّ الدولة الجزائرية ستكون من حيث الشكل والمضمون:

- جمهورية

أيّ نظاماً متوازناً قائماً على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وحرية التعبير عن الآراء وعلى أساس سيادة الشعب، وإنّ هذا الشكل مفروض بحكم أسباب تاريخية، فليس في الجزائر حكم ملكي سابق أو أيّ نظام مركزي خاص يقوم متوسطاً بين الشعب والهيئات الحاكمة، ومن ناحية أخرى فإنّ هذا الشكل الدولي هو الأنسب لبلادنا التي تشمل أقلية من غير المسلمين، ثمّ إنّ النظام

الجمهوري هو الذي يُوافق التطوّرات الحالية للأوضاع والنّظم في العالم الحديث، وقد اختارته أكثرية الدول التي نالت استقلالها منذ الحرب الأخيرة حتى الآن، وبهذا الاعتبار فإنّ الجمهورية هي أكثر الأنظم موافقة لحاجيات العالم الذي أخذت مشاكله تزداد كل يوم تعقيدا (المجاهد، 01 / 07 / 1956، صفحة ص 43).

- ديمقراطية

إنّ مبدأ ومعنى الديمقراطية هو أنّ تُحكّم الدولة بواسطة المواطنين، بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب (الخشت، 2014، صفحة ص 63)، وقد كوّر البيان على الديمقراطية الاجتماعية القائمة على مبدأ تكافؤ الفرص، ومشاركة الجميع تفاصيل الحياة العامة للبلاد، حيث تكون "المشاركة الشعبية في اتّخاذ القرار مستمدّة من طرف الشعب؛ أي الرّجوع إلى مبدأ "من الشعب إلى الشعب" (بوعباش، 2011، صفحة ص 393).

- قائمة في إطار المبادئ الإسلامية

إنّ المعنى الذي قصده البيان من خلال اعتماد مبادئ الإسلام كإطار للدولة هو ترك الباب مفتوحا على مصراعيه لكل اجتهاد، والاستعانة بأفكار وتجارب الدول الأخرى شريطة عدم تناقضها مع المبادئ والأصول ومقاصد الإسلام (جبران، 2017، صفحة ص 221)، ما يعني أنّه "بإمكان المسلم أن يُمارس حياته بكلّ حرّية... ويستعين بالمنظومات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكن شريطة أن تكون فعّالة ولا تناقض المبادئ الإسلامية، فيدخل المسلم بذلك العالم المعاصر" (لونيس، 2012، صفحة ص 126).

وتُعدّ قضية الإسلام ومبادئه - حسب الباحث يوسف قاسمي - من أبرز وأهمّ القضايا التي صاحبت وواكبت حركة الجهاد الوطني أيام المقاومة في القرن 18م، وفي فترة النضال الثقافي والسياسي على عهد الحركة الوطنية، وكان أقوى فصيل حملّ القضية الإسلامية هي "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" التي

حملت شعار: "الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني"، كما أنّ جلّ وثائق حزب الشعب الجزائري — حركة الانتصار للحريات، كانت تنصّ على المبدأ الإسلامي كمُنطلق وسلوك في نضالها السياسي والوطني، بل إنّ مجموعة "النخبة" بنوعها: الليبرالية والشيوعية كثيرا ما رفضت "الإدماج" الكلّي، وأصرّت على الحفاظ على أحوالها الإسلامية؛ انتماء وعقيدة دون أن تتنازل عليها؛ مُقابل قُبُولها بالاندماج الاجتماعي والسياسي في مجتمع المستوطنين، بدءا من أواخر الثلاثينات وحتى اندلاع الثورة التحريرية (قاسمي، 2013، صفحة ص 17)، وعليه فقد كان الإسلام بالنسبة للفرد الجزائري الوقود الروحي والهويّة الشخصية والخط الذي يرسم له منهجه وقيمه في الحياة، وقد كتب مواطن جزائري سنة 1961 يقول: "ليقل الفرنسيون أنّ الجزائر امتدادا لفرنسا أو مستعمرة محتلة، فإنّ هذا لا ينال منا نحن المسلمين الجزائريين، لأنّ الحقيقة تكمن في قلوبنا" (والثقافة، 1972، صفحة ص 25) وهذا دلالة على مدى قوّة الإسلام في أفئدة الشعب الجزائري المسلم، وتجذّره حتى التّخاع.

وفي ثنايا هذه المبادئ التي خصّ بها بيان الفاتح من نوفمبر هوية الدولة المستقبلية، نجد مجموعة من القيم التي ستكمّل هذه المبادئ، في إطار البناء الفلسفي التصوّري لأفاق الثورة؛ نذكر منها: "الوحدة والكفاح، والحريّة، والسلم، والعدالة الاجتماعية، والإنسانية" (حمروش، 1986، صفحة ص 12)، وتعكس كلّ قيمة من هذه القيم في الثورة التحريرية مدى حرص جبهة التحرير الوطني على تفعيل آليات التعامل السلمي مع الغير، صديقا كان أو عدوا، وتبيان الصورة الحقيقية للشعب المسالم، ومستوى أخلاقه واجتماعيّته، وتعطّشه إلى تحقيق الطّمأنينة ونبذ التعصّب، وبناء مجتمع آمن، تسوده العدالة الاجتماعية، وتصوّنه روابط الوحدة الوطنية؛ فعلى سبيل المثال كرست جبهة التحرير الوطني

مبدأ الوحدة الوطنية في بيانها النوفمبري، وألفت بين المجاهدين، وعمّقت الأخوة والوحدة بينهم وفق مبدأ "الواحد للكلّ والكلّ للواحد" "Un Pour Tous, Tous Pour Un" (abbas, 1984, p. p 33)، وأكدت جريده المجاهد في أحد أعدادها أنّ "الشعب الجزائري عازم على أن يستنّ إدارة جماعية في نظام مركزي ديمقراطي، ويجعلها قانونا يخضع له كلّ فرد وكلّ الناس، كما يجعل من جهة التحرير الوطني الآلة التي تُثبت الوحدة القومية الجزائرية في شأن بناء مستقبل زاهر" (مهيدي، ثورتنا وأهدافها الأساسية، 01/07/1956، صفحة ص 27)، ومن هنا كان الاتجاه إلى الوحدة، وبالتالي إلى القوة الشاملة لم يكن في بيان انطلاق الثورة المجيدة ناشئا عن عقدة الإحساس بالظلم والقهر، أو بالأحرى عقدة التّقص المتولّدة عن ذلك الإحساس البغيض وإنّما كان نابعا من موقف حضاري قيّم أصيل، ومن ثقافة نابغة من التراث النبيل للمجتمع، ومن القيم الانسانية للتراث الانساني عامة ومن ذلك الحضارة المعاصرة ومن هنا كان الإلحاح على أنّ الكفاح إنّما هو ضرورة اقتضاها البحث عن ترسيخ قيم الحرية والسلم، والانسانية، والعدالة الاجتماعية (حمروش، 1986، صفحة ص 13)، وتبديد الاستعمار الرّجعي إلى الأبد، وتحقيق انتصار الحريات الانسانية (مهيدي، ثورتنا وأهدافها الأساسية، 01/07/1956، صفحة ص 27)، إنّّه مواجهة اضطرارية للاستعمار الغاشم، لوضعية الانحطاط والخور التي شلّت الأمة منذ قرون، وشوق حميم إلى توطيد أركان السلم، ونشر العدالة الاجتماعية بين الناس دون تمييز ونبذ التفرقة العنصرية المشينة داخل البلاد وخارجها (حمروش، 1986، صفحة ص 13)، وهذا ما يفسّر — حسب عبد المالك حمروش — اشتمال البيان الذي أعلن الحرب على قواعد التفاوض من أجل السلم على اعتبار الأوروبيين المقيمين في الوطن جزائريين إن هم اختاروا الجنسية الجزائرية وأجانب إن فضلوا الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية، ينعمون في كلتا الحالتين بالحرية والأمن والعدالة في ظل

قوانين الدولة المستقلة، احتراماً لمبدأ الانسانية في حضارتنا وفي التراث الانساني الأصيل (حمروش، 1986، صفحة ص 13)، وبذلك كله يكون بيان أول نوفمبر قد استلهم من القيم الإسلامية السامية أجمل أساسيات البناء والانفتاح التي أهلتها ليكون مرجعية صلبة لبناء الدولة وصناعة المجتمع، ومنهلاً صافياً لاغتراف أسمى القيم الإنسانية التي ينادي بها العالم وترنو إليها الأمم.

إذن أرادت ثورة التحرير أن تكون الدولة المستقبلية قائمة على مبادئ معروفة ومعمول بها، واللافت للنظر أنّ المبادئ الأنفة الذكر قد تلقفتها ذي قبل بعض أدبيات الحركة الوطنية، أو بالأحرى "أنّ أُسس الدولة التي كانت الثورة الجزائرية تتصوّر إقامتها في الجزائر هي في حقيقتها مستمدة من أدبيات الحركة الوطنية بشكل واضح" (لونيس، 2005، صفحة ص 101) والمتمثلة في: (لونيس، 2005، صفحة ص 101)

1. اعتبار مبدأ سيادة الأمة مصدراً أساسياً لسلطة الدولة.
 - 2— السّير وفق النهج الديمقراطي على أساس مبدأ "من الشعب وإلى الشعب" باعتباره منبع السيادة والذي أصبح شعاراً أساسياً للدولة الجزائرية.
 3. اتّباع النظام الجمهوري في الحُكم.
 - 4— التركيز الشديد على مبدأ المواطنة على أساس الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية.
 5. العمل على تحقيق الرّخاء الاقتصادي والاجتماعي.
- وكلّ هذه الأسس قد أشار إليها البيان، سواء بطريقة مباشرة أو ضمنية، وجعلها ديدن وقوام الدولة الوطنية التي تسعى كلّ الشرائح الاجتماعية والثُّوار إلى إعادة بعثها وبنائها عَقِب تحقيق الاستقلال الذي يضلّ الهدف الأسمى والضروري لكلّ البناء.

وبغض النظر عن بعض النقائص التي اعترت البيان، إلا أنه حمل مشروعا حضاريا وتاريخيا كبيرا، حيث ورغم حساسية المرحلة، إلا أن محرّريه استخدموا مفاهيم مستفزة للاحتلال الفرنسي، وكشفوا عن إطار الدولة المراد إعادة بعثها في إطار المبادئ الإسلامية دون الاكتراث للعواقب، "وحرصوا على وضع اللّمسات الأولى للمشروع الحضاري، وأشاروا بصراحة ثورية إلى مقولات الفلسفة الاجتماعية للثورة، وأفصحوا بعبقرية نادرة عن الأساليب الكفيلة ببعث السّواكن والثّوابت لدى الشعب لتستوعب المتغيّرات وتبدّعها، ومن هنا كان الحُكم بالإعدام على الاستعمار منذ اللّحظات الأولى" (حمروش، 1986، صفحة ص 13).

إذن، رسم بيان أول نوفمبر 1954م الطريق نحو بناء الدولة والمجتمع، ومثّل جميع قيم الشعب الجزائري؛ من تسامح وتضامن ووحدة في نصوص واضحة، شاهدة على مدى سلمية الثورة الجزائرية ورغبة الشعب في تجاوز حالة الحرب، والاضطلاع بكلّ نيّة صادقة إلى خلق مجتمع متآلف، وغرس ثقافة التعايش السلمي في العالم قاطبة، وبذلك شكّل البيان مرجعية ثورية ثابتة لا حياذ عنها، باعترافه بالوجود الحضاري لهذا الشعب، وإيمانه بهويّته العربية والإسلامية.

خاتمة

يمكننا القول في نهاية هذا المقال الذي لا تزال متغيّراته قيد البحث، أنّ الفكرة التي جاء بها بيان الفاتح من نوفمبر بخصوص هوية الدولة والمجتمع، قد سبقت إليها أدبيات الحركة الوطنية؛ المُمثّلة في كتابات ومناشير وبيانات وصحافة الاتجاهات الوطنية الناشطة آنئذ في الخط السياسي المُرافع عن القضية، ونتيجة مرارة الكفاح ضدّ الاحتلال الفرنسي، وفشل كلّ الأساليب في إيقاف حركته الاستعمارية التهديمية لمختلف قيّم الشعب الحضارية والشخصية والهوياتية، اندلعت ثورة التحرير ومعها انفجرت الآمال الشعبية في دحر الاحتلال والزحف نحو النصر، فكان هذا البيان - كالثورة التي أوجدته - مبعثَ الخلاص من كلّ استبداد، ومصدّر استلهاجٍ للعبر، وبيانا صريحا أبان عن ثورية الشعب، ودافع عن عقيدته الإسلامية التي تمسّك بمبادئها إطارا قارّا للدولة المأمولة، وعليه ومن منطلق ما سبق، استنتجنا ما يلي:

_____ إنّ تغيّر طبيعة الدولة والمجتمع بعد العدوان الفرنسي على الجزائر عام 1830م، وتشوّه الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بفعل ممارسات الهدم والطمس والنهب، أدّى إلى التعجيل بالكفاح المسلّح من أجل استعادة السيادة الوطنية وبعث الدولة والمجتمع وفق منظور جزائري خالص.

_____ نظراً إلى مكانة الإسلام في عقيدة الشعب الجزائري، وباعتباره أحد ركائز وخصائص المجتمع، فقد تقرّر في بيان الفاتح من نوفمبر تأطير الدولة المستقبلية بالمبادئ الإسلامية، وتأسيسها على قواعد وقيّم ناشدها الإسلام ودعا إليها.

_____ إنّ المعنى المُتوخّى من إيراد عبارة "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية" هو أنّ يبني المجتمع الجزائري دولته وفق النّظم الديمقراطية التي تكون فيها المشاركة في مختلف الاستحقاقات متاحة

للجميع مع مراعاة تحقيق مبدأ المساواة وإتاحة الفرص للجميع على أساس عدم التمييز بين الأشخاص وفي جميع المجالات والممارسات الاقتصادية والدينية والاجتماعية، على أن يستمدّ الحُكم الذي سيُسيّر البلاد من المبادئ الإسلامية، وهذا كله يشير إلى قيام دولة جمهورية تنطلق من الشعب وتنتهي إليه.

— الملاحظ في البيان أنه ركّز على الجوانب العسكرية التي نعتبّرها بمعيار الكمال أهمّ عمل يتطلب نجاحه آنذاك من أجل تحقيق ما هو مُسَطَّر، وبالنسبة للمحتوى الأيديولوجي فإنّه لم يُسهب في شرح الوسائل التي سيتمّ العمل بها، سيّما في كيفية صناعة وبناء المجتمع الذي يُعتبَر ديدن وقوام وعصب أيّ دولة.

— إنّ مشروع الدولة والمجتمع في بيان أول نوفمبر 1954م، كشف عن مدى قدرة رجال الثورة في التخطيط والاستشراف للمستقبل، وأبان عن قدراتهم التحليلية على تشريح واقع الشعب الجزائري، وترجمته في برامج ونصوص فكرية وثريّة هادفة.

— إنّ الانتقال بمشروع بيان نوفمبر من التصوّر نحو الممارسة أمر يتطلب ضرورة إعادة النظر في مختلف الصيغ لاحقا، ويستدعي ضرورة تدعيم الخط الأيديولوجي للثورة، والخروج ببرامج أكثر فاعلية وذات صلة بخصائص المجتمع الجزائري، ولهذا كلّما كان البرنامج أكثر التصاقا بواقع وقيم الشعب، كلّما نجح البناء وتوطّد أساسه.

قائمة المصادر والمراجع

1. ferhat abbas .(1984) .*L'indépendance Confisquée 1962, 1978*.Paris: Flammarion.
2. Mohammed Herbi .(1981) .*Les Archives de la Révolution Algérienne*.paris: Jeuns Afrique
3. بجاوي، محمد.(2005). *الثورة الجزائرية والقانون (1960/1961)*. الجزائر: دار الرائد للكتاب.
4. بن مهدي، محمد العربي.(01 / 07 / 1956). *ثورتنا وأهدافها الأساسية. المجاهد، ص 27*.
5. بن يوسف بن خدة، (2012). *جنود أول نوفمبر 1954*. الجزائر: دار الشاطبية للنشر والتوزيع.
6. بوعباش، مراد. (2011). *الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1962*. رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر. الجزائر
7. حمروش، عبد المالك، (1986). *التربية والشخصية الجزائرية العربية الإسلامية بين عبقرية ثورة التحرير وضلال الثورة المضادة*. باتنة /الجزائر: مطبعة عمّار قرفي.
8. حرب، محمد. (1994). *الثورة الجزائرية سنوات المخاض*. الجزائر: موفم للنشر.
9. الشيخ، سليمان، (2003). *الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين*. الجزائر: دار القصة للنشر.
10. عثمان الخشت، محمد. (2014). *فلسفة المواطنة وأسس بناء الدولة الحديثة*. القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر.
11. فرحات، عباس، (2011). *ليل الاستعمار*. الجزائر: دار الجزائر للكتب.
12. فيلاي، عبد السلام، (2013). *الجزائر الدولة والمجتمع*. الجزائر: دار الوسام العربي.
13. قاسمي، يوسف. (2013). *قراءة سياسية وفكرية في بيان أول نوفمبر 1954 م*. جامعة قلمة (صفحة ص 17). قلمة: الجزائر.

14. لونيبي، إبراهيم، (ديسمبر، 2005). "الخلفية التاريخية لانبعث الدولة الجزائرية المعاصرة وركائز نظامها السياسي إلى غاية 1962". *الحوار الفكري*، (العدد 07)، صفحة 101.
15. لونيبي، رابح، (2012). *دراسات حول أيديولوجية الثورة الجزائرية*. الجزائر: كوكب العلوم للنشر والتوزيع.
16. لعرج، جبران، (2017). *البعث الاسلامي في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية*. الجزائر: جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس.
17. مجاود حسين. (2017). *الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس — بن يوسف بن خدة نموذجاً*. رسالة دكتوراه، جامعة جيلالي اليايس. الجزائر
18. المجاهد. (1956 /07 /01). *لماذا نكافح؟ جريدة المجاهد*، 43.
19. هشماوي، مصطفى. (د.ت). *جنور نوفمبر 1954 في الجزائر*. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.
20. وزارة الإعلام والثقافة. (1972). *الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد*. مدريد — اسبانيا: التاميرا روتوبريس.
21. وزارة المجاهدين. (2008). *النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954*. الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار.